وقد افصح عن ذلك عند تحريره المسئلة على زعمه
وهذا ما لا ينبغي ان يشتبه على من له ادنى تميز
فان رح الفاضل لم يصب في تفسيره بقوله
اى في الجملة لانه تعسف في صرف الكلام عن
معناه الى ما لا يرتضيه صاحبه وانما وقع فيما
وقع لانه زعم ان الدليل الذى ذكره في بيان
المذهب الحق لا ينفي لعموم الدعوى ولم يدر
ان هذا المحذور على تقدير لزومه مشترك
على تقدير اجراء الكلام المذكور على
ظاهره اسهل مما ارتكبه وانما قلنا على تقدير
لزومه لانه غير مسلم فانه قال في تقرير الاستدلال
على المذهب المذكور اذ لو لم يكن الماهية مجعولة
ارتفع المجعولية مطلقا لانا فرضنا كونه
مجعولا من وجود او موصوفية الماهية به
فهو ماهية في نفسه ومعناه انه لو لم يكن الماهية

من حيث انها ماهية قابلة للمجعولية بالكلية اذ
يلزم ان لا يكون ماهية من الماهيات مجعولة اصلا
وعلى تقدير تحقق الجعل ووجود المجعول في الجملة
لا بد من ان يكون ماهيته مجعولة لان ما فرض
كونه مجعولا انما كان ماهية في نفسه فثبت ان
الماهية انما ماهية قابلة للمجعولية ومن
الحيثية لا تختلف بالبساطة والتركيب فظهر
ان الماهية مركبة كانت او بسيطة قابلة
لان يتعلق بها الجعل فانطبق الدليل على
عموم المدعى ومجال المناقشة بان يقال
لم لا يجوز ان يكون الماهية من حيث انها ماهية
قابلة للمجعولية ومع ذلك لا يكون الماهية
البسيط قابلة لها بكون وصف البساطة
اللازم للماهية البسيط مانعا عنها للغير
لان الغرض تطبيق الدليل على المدعى لا تصحيح

Copyright © Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)